كلنا إرادة
KULLUNAIRADA

الحرب تعمّق الانهيار

نيسان/أبريل 2026

الكلفة الاقتصادية
لحرب 2026 في لبنان

بعد مرور نحو شهرين على تجدّد الحرب في لبنان، دخلت البلاد مرحلة من الضيق الإنساني والاجتماعي والاقتصادي الحاد. يواجه لبنان صدمة ثلاثية الأبعاد: حرباً إقليمية، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية واحتلال أجزاء من أراضيه، فضلاً عن هشاشة بنيوية عميقة متجذّرة في سنوات من الانهيار الاقتصادي غير المعالَج. وعلى الرغم من الآمال بأن تتطور الهدنة المؤقتة الراهنة إلى اتفاق دائم يخفّف من وطأة المعاناة، يبقى هذا الاحتمال غير محسوم، في وقت بدأت فيه ملامح الأزمة تتكشّف بالفعل.

يحلّل هذا الموجز قنوات انتقال هذه الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، والتي تتسم بالتعدّد والتراكم. ويبرز عاملان رئيسيان في هذا السياق: أولاً، التدمير الواسع لرأس المال المادي والبنية التحتية؛ وثانياً، تفاقم الاختلالات الخارجية بما يهدّد بإطلاق أزمة سيولة جديدة. وعليه، تُنتج الحرب أثراً مزدوجاً: أثراً على المخزون نتيجة تدمير الأصول، وأثراً على التدفقات من خلال انكماش النشاط الاقتصادي والدخل. ويترجم ذلك إلى صدمة على جانب العرض، تتجلّى في تدمير الأراضي الزراعية وتعطّل التجارة والصناعة وانهيار الطلب، أي الاستهلاك والواردات، ما يفضي إلى انكماش اقتصادي واسع النطاق.

1. الخسائر البشرية والرأسمالية والإنتاجية

حصيلة بشرية ومادية فادحة.

حتى الآن، أسفرت حرب 2026 عن سقوط نحو 2,491 قتيلاً و7,719 جريحاً، من بينهم نحو 881 طفلاً بين قتيل وجريح. وقد بلغ النزوح مستويات غير مسبوقة، إذ أُجبر نحو مليون شخص على مغادرة منازلهم، ولا يزال 115,432 نازحاً ونازحة يقيمون في 631 مركز إيواء جماعي.

> **خلافاً للتوقعات السابقة التي قدرت النمو بنحو 4% إلى 6% لعام 2026، ترجح التقديرات المحدثة انكماش الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تتراوح من 7% إلى 16%.**

تصاعد كثافة الدمار.

لم يُحدَّد بعد الحجم الكامل للدمار في المساكن والبنية التحتية، لكنه يفاقم احتياجات إعادة الإعمار التي قدّرها البنك الدولي بنحو 11 مليار دولار حتى نهاية عام 2024. وبالاستناد إلى المرحلة الأكثر كثافة من حرب 2024، من منتصف أيلول/سبتمبر حتى وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، تُقدَّر الكلفة اليومية الضمنية بنحو 157 مليون دولار. ما يعني أن ستة أسابيع من القتال قد تفضي إلى أضرار تتجاوز 7 مليارات دولار. وتشير تقديرات المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، إلى تدمير نحو 54,000 وحدة سكنية بشكل كلي أو جزئي حتى إعلان وقف إطلاق النار، وهو ما يعادل نحو 25% من إجمالي الأضرار السكنية المسجلة خلال حرب 2024-2023.

صدمة جديدة للناتج المحلي فوق انكماش تراكمي.

يجب فهم أثر الحرب في ضوء هشاشة لبنان المسبقة. إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 40% منذ عام 2019. وفي ظل حيّز مالي شديد الضيق، تبدو قدرة الاقتصاد على امتصاص صدمات إضافية محدودة للغاية. وتؤكد المؤشرات تسارع التدهور، إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات، وهو مؤشر استشرافي لنشاط القطاع الخاص، إلى 47.4 في آذار/مارس 2026، مقارنة بـ51.2 في شباط/فبراير، ليسجل أدنى مستوى له خلال 17 شهراً في إشارة إلى عودة الانكماش. وبينما كانت التوقعات السابقة ترجّح نمواً بين 4% و6% في 2026، تشير التقديرات المحدّثة الصادرة عن معهد التمويل الدولي إلى احتمال انكماش الناتج بنسبة تتراوح بين 7% و16% في 2026، تبعاً لمدّة الحرب.

تهديد طويل الأمد لرأس المال البشري.

على الرغم من غياب بيانات حديثة موحّدة عن تدفّقات الهجرة، تشير الاتجاهات السابقة إلى تسارع صافي الهجرة السلبية، لا سيما بين الشباب وحاملي الشهادات وأصحاب المهارات. فقد غادر نحو 800 ألف شخص لبنان منذ عام 2020، فيما بلغ صافي الخروج نحو مليون شخص منذ عام 2014. قد تتباطأ هذه الدينامية مؤقتاً بفعل القيود على الهجرة إلى دول الخليج، إلا أنها مرشّحة للاستمرار على المديين المتوسط والطويل، بما يفاقم استنزاف رأس المال البشري.

2. مخاطر صدمة سيولة كبرى

ارتفاع فاتورة الاستيراد.

تمثل الحرب الإقليمية صدمة خارجية عالمية كبرى من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، ما ينعكس مباشرةً على كلفة الاستيراد في لبنان. ويُعدّ ذلك بمثابة «ضريبة مفاجئة على الدخل» كما يصفها صندوق النقد الدولي، مع تداعيات أشدّ على اقتصاد يعتمد بنيوياً على الاستيراد ويعاني من نقص مزمن في العملات الأجنبية. على سبيل المثال، قد تؤدي زيادة أسعار الطاقة العالمية إلى رفع الفاتورة السنوية لاستيراد الوقود بنحو مليار دولار، وقد تصل الزيادة إلى 1.5 مليار دولار، وذلك تبعاً لافتراضات الأسعار وحجم الاستيراد.

تراجع الصادرات.

يُرجّح أن تتراجع الصادرات — الضعيفة أصلاً — بفعل الحرب والاضطرابات اللوجستية وعدم الاستقرار الإقليمي. ويتفاقم هذا الخطر نتيجة انكشاف لبنان على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، التي تستحوذ على نحو 19% من إجمالي الصادرات، حيث يذهب الجزء الأكبر منها — حوالي 743 مليون دولار من أصل

> **تزداد مخاطر انخفاض الصادرات بفعل انكشاف لبنان على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، التي تمثل حوالي 19% من إجمالي الصادرات.**

898 مليون دولار — إلى الإمارات العربية المتحدة، فيما يبقى السوق السعودي إلى حدّ كبير مغلقاً أمام المنتجات اللبنانية.

ضغوط على تدفقات التحويلات.

لا يزال لبنان من أكثر اقتصادات العالم اعتماداً على التحويلات، التي تُقدّر بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي أكثر من نصفها من دول الخليج. ومن المرجّح أن تنعكس التداعيات الاقتصادية للحرب على هذه الدول في تباطؤ تدفقات التحويلات على المدى المتوسط. وقد ظهرت مؤشرات مبكرة على ذلك

قبل الحرب، إذ تراجعت التحويلات بنسبة 5.3% على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 لتبلغ 4.87 مليارات دولار، فيما انخفضت التحويلات الصافية بنسبة 9.3%، ما يعكس تراجع تدفقات الدخل وانخفاض سفر المغتربين.

> **لا يزال لبنان من أكثر اقتصادات العالم اعتماداً على التحويلات، التي تُقدّر بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي أكثر من نصفها من دول مجلس التعاون الخليجي.**

ومع ذلك، يصعب تفسير هذه الأرقام بدقّة بسبب اتساع الاقتصاد النقدي، إذ إن جزءاً متزايداً من التحويلات قد يتجاوز النظام المصرفي ويُحتفظ به نقداً، ما يوفّر دعماً مؤقتاً للاستهلاك الأساسي. وعلى سبيل المثال، إذا بلغت التحويلات 6 مليارات دولار، وكان 60% منها من دول الخليج، فإن انخفاضاً بنسبة 10% في هذه التدفقات يعني خسارة تقارب 360 مليون دولار، أي نحو 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، قبل احتساب الآثار المضاعِفة.

اتساع اختلالات الحساب الجاري.

تتزامن هذه التطورات مع اختلالات خارجية حادّة أساساً. بلغ عجز الحساب الجاري نحو 5 مليارات دولار في عام 2025، وتشير التقديرات إلى احتمال اتساعه إلى نحو 6.2 مليارات دولار في عام 2026. ويعود ذلك إلى ارتفاع فاتورة النفط وكلفة الشحن والتأمين، إضافة إلى تراجع الطلب، وتأثّر السياحة، والتحويلات، والصادرات. وبذلك، يُتوقّع أن يتجاوز العجز مستوياته الهشّة قبل الحرب، ما يزيد حاجة لبنان إلى العملات الأجنبية في ظل احتياطيات صافية سلبية واعتماد كبير على التدفقات الخارجية.

> **تشير التقديرات إلى احتمال اتساع عجز الحساب الجاري إلى نحو 6.2 مليارات دولار في عام 2026.**

استنزاف احتياطيات مصرف لبنان.

في معظم الاقتصادات التي تواجه صدمة نفطية، تعتمد البنوك المركزية على أسعار الفائدة واحتياطياتها لتحقيق التوازن بين التضخم والنمو.

أما في لبنان، فالهامش أضيق بكثير، إذ يفتقر المصرف المركزي إلى أدوات نقدية فعّالة، مثل سياسة أسعار الفائدة. وبالتالي، يتم امتصاص الصدمة عبر تراجع احتياطيات العملات الأجنبية، التي انخفضت بنحو 380 مليون دولار خلال شهرين: من 12.08 مليار دولار في منتصف شباط/فبراير إلى 11.7 مليار دولار في منتصف نيسان/أبريل.

وتشمل التدفقات الشهرية الخارجة نحو 250 مليون دولار لرواتب القطاع العام ومبلغاً مماثلاً للمدفوعات المرتبطة بالودائع. وبناءً على الاتجاهات الحالية، قد يصل استنزاف الاحتياطيات إلى 400–500 مليون دولار شهرياً، ما يعني خسارة بين 2.4 و3 مليارات دولار خلال ستة أشهر. ومع الأخذ في الاعتبار أن نحو ملياري دولار من هذه الاحتياطيات مقيّدة بالتزامات دين خارجي، فإن الاحتياطيات القابلة للاستخدام تبقى أكثر محدودية.

"تراجعت احتياطيات العملات الأجنبية بنحو 380 مليون دولار خلال شهرين."

"قد يتمكن مصرف لبنان من احتواء الصدمة على المدى القصير، إلا أن الاستمرار لأكثر من 5 إلى 6 أشهر سيصبح بالغ الصعوبة من دون دعم خارجي."

ووفق المعايير الاحترازية الدولية، ينبغي أن تغطي الاحتياطيات ما لا يقل عن ثلاثة أشهر من الواردات (نحو 5.5 مليارات دولار)، وأن تقترب من ستة أشهر (حوالي 11 مليار دولار) في اقتصاد شديد الاعتماد على الاستيراد كلبنان. وبينما قد يتمكن مصرف لبنان من احتواء الصدمة على المدى القصير، فإن الاستمرار لأكثر من 5 إلى 6 أشهر سيصبح بالغ الصعوبة من دون دعم خارجي.

مخاطر خفض جديد لقيمة العملة.

تحقق الاستقرار النسبي لسعر الصرف منذ منتصف 2023 — بعد تراجع تراكمي بنحو 98% — من خلال سياسة سعر صرف مُدار مدعومة بفوائض مالية بالليرة قُدّرت بنحو 645 مليون دولار في عام 2024 و1.5 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من 2025.

وقد أتاحت هذه الآلية لمصرف لبنان بمراكمة احتياطات من العملات الأجنبية. إلا أن هذا الاستقرار، الذي جاء على حساب تقشّف مالي كبير، يتعرض اليوم لضغوط متزايدة مع تآكل الانضباط المالي وبدء المصرف المركزي باستخدام احتياطياته. وفي هذا السياق، يواجه سعر صرف الليرة اللبنانية مجدداً خطر التدهور نتيجة التفاعل بين اتساع عجز الحساب الجاري واحتمال عودة العجز المالي.

> **إن الاستقرار النسبي لسعر الصرف منذ منتصف عام 2023، والذي جاء على حساب تقشف مالي كبير، يتعرض اليوم لضغوط شديدة مع تآكل الانضباط المالي.**

3. الضغوط على الموازنة والهشاشة الاجتماعية

تفاقم الحاجات الإنسانية.

مع استمرار النزوح لفترات طويلة، تتزايد الاحتياجات الاجتماعية فيما تبقى الموارد أقل بكثير من المطلوب. واستناداً إلى كلفة تقديرية تبلغ 250 دولاراً شهرياً لكل نازح، فإن استضافة النازحين في مراكز الإيواء الجماعي قد تتطلب قرابة 187 مليون دولار خلال ستة أشهر، علماً أن هذا التقدير يقتصر على دعم المأوى ولا يشمل برامج الحماية الاجتماعية الأوسع. إلى ذلك، يغطي برنامج منفصل للتحويلات النقدية للنازحين خارج مراكز الإيواء نحو 137,430 عائلة، جرى توزيع 15.6 مليون دولار لها. لكن موارد الدولة المحدودة تجعل التمويل المتاح أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية. ففي حين حشدت الأمم المتحدة نحو 700 مليون دولار خلال حرب 2024، لم يؤمّن نداء الطوارئ الأخير للبنان (308 ملايين دولار) سوى نحو

33% من التمويل المطلوب حتى نهاية نيسان/أبريل. ومع احتساب المساعدات المقدَّمة خارج إطار خطة الاستجابة، يبلغ إجمالي الدعم الذي تلقّاه لبنان حتى الآن نحو 200 مليون دولار. وفي ظل هذا الواقع، تسعى الحكومة إلى إعادة توجيه بعض قروض البنك الدولي نحو تمويل الدعم الاجتماعي، كما تواصلت مع جهات مانحة دولية أخرى للحصول على دعم طارئ.

في حين حشدت الأمم المتحدة نحو 700 مليون دولار خلال حرب 2024، لم يتلقَّ لبنان هذه المرة سوى نحو 200 مليون دولار من الدعم الإجمالي حتى نهاية نيسان.

تسارع التضخم وضغوط المعيشة.

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة معدلات التضخم وتراجع النمو. وقد عكست أرقام شهر آذار هذا الضغط بالفعل، إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 4.9% مقارنة بالشهر السابق، و17.3% على أساس سنوي. وكانت الزيادات الأكثر حدّة في قطاعَي السكن والطاقة (+20%) والنقل (+25%)، ما يعكس مباشرة تأثير أزمة النفط. وفي اقتصاد يشكل فيه الغذاء والطاقة حصة كبيرة من الاستهلاك، تبدو التداعيات الاجتماعية أكثر قسوة، لا سيما أن نحو 85% من الاستهلاك مستورد. وفي حين تحاول وزارة الاقتصاد الحد من الزيادات عبر تشديد الرقابة، يبقى الاقتصاد عرضة بالكامل للتضخم المستورد. وتشير المعطيات الحالية إلى استبعاد تعديل تعرفة الكهرباء العامة أو حدوث نقص في السلع في المدى القريب.

بينما كان من المتوقع تحقيق فائض أولي بنحو مليار دولار في عام 2026، يبدو أن بلوغ هذا الهدف بات بعيد المنال اليوم.

ضغط على الإيرادات.

على الرغم من أن وزارة المالية كانت قد توقعت تحقيق فائض أولي بنحو مليار دولار في عام 2026، يبدو أت بلوغ هذا الهدف بات أكثر صعوبة اليوم. فمن المرجّح أن تتزامن الضغوط المتزايدة على الإنفاق مع تراجع الإيرادات، ما يزيد خطر الانزلاق المالي مجددًا، في وقت لا تزال فيه أزمة الدين العام اللبناني من دون حل بعد ست سنوات على التخلّف عن السداد.

- تشير تقديرات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات إلى أن الخزينة خسرت نحو 1.07 مليون دولار يومياً خلال 66 يوماً من التصعيد في حرب 2024. لا تعكس بيانات آذار/مارس تعكس صورة واضحة بعد، ولكن تراجعت الإيرادات بنسبة 28% مقارنة بشباط/فبراير، لكنها بقيت مرتفعة بنسبة 44% على أساس سنوي و58% خلال الربع الأول. ويرجّح أن يعكس هذا التحسن الظاهري تأثيرات قاعدية وتعديلات ضريبية وتشوهات مؤقتة مرتبطة بالاستيراد، لا تحسناً مستداماً في الجباية.

- قد توفّر أسعار النفط المرتفعة دعماً جزئياً للإيرادات عبر زيادة حصيلة ضريبة القيمة المضافة: فارتفاع الأسعار بنسبة 50% قد يحقق نحو 250 مليون دولار إضافية سنوياً، أو نحو 200 مليون دولار مع احتساب تراجع الطلب.

- تبقى الضريبة النوعية الجديدة على المحروقات — المطبّقة في شباط/فبراير 2026 والمتوقّع أن تؤمّن نحو 500 مليون دولار سنوياً لتمويل زيادات أجور القطاع العام — عرضة للتقلب، إذ تعتمد على الكميات المستهلكة، ما يجعلها حساسة لأي انخفاض في الاستيراد والاستهلاك في ظل استمرار الاضطرابات الاقتصادية. وبحسب وزارة المالية، فقد حققت هذه الضريبة حتى الآن إيرادات شهرية تُقدَّر بنحو 35 مليون دولار.

- وتثير الضغوط المالية المتزايدة تساؤلات عن قدرة الدولة على تغطية الزيادة في رواتب القطاع العام، التي أقرّها مجلس الوزراء قبل الحرب، وتبلغ كلفتها السنوية نحو 800 مليون دولار.

4. الخلاصة والتوصيات

تمثّل الحرب الحالية صدمة جديدة تُضاف إلى سلسلة من الأزمات البنيوية غير المعالجة. وبينما تسمح السيولة المتاحة للبنان بالتكيّف على المدى القصير، تتراجع احتياطيات العملات الأجنبية بسرعة. وقد يكون هذا الوضع قابلاً للاحتواء لفترة زمنية قصيرة، لكنه سيقود إلى مرحلة حرجة في حال استمرار الحرب. كما أن الموارد المتاحة تبقى دون مستوى الاحتياجات المتنامية، ما يرجّح إعادة تقييم سيناريوهات إعادة هيكلة المصارف والدين السيادي نحو مستويات أدنى، خصوصاً في ظل محدودية السيولة. وفي هذا السياق، أشار غولدمن ساكس إلى أن قيم الاسترداد على سندات اليوروبوند اللبنانية قد تتطلب مزيداً من التخفيض، بعدما تراجعت بالفعل بنسبة 8–10% منذ بداية آذار/مارس.

يبقى هامش المناورة لدى السلطات محدوداً للغاية. هناك ضرورة لتعبئة عاجلة للقدرات الوطنية والدعم الخارجي لتصميم إجراءات فورية تعزّز الصمود الاقتصادي والمالي، بالتوازي مع التحضير لمرحلة ما بعد الحرب.

تظل المساعدات الدولية الخيار الأساسي لتأمين التمويل الطارئ، إلا أن الاستجابة الوطنية لم تنجح حتى الآن في استقطاب سوى دعم محدود. وفي غياب مسار إصلاحي داخلي ذي مصداقية، يُرجّح أن تبقى المساعدات الخارجية مجزّأة وغير كافية، وبفارق كبير عن حجم الصدمة.

تُظهر تجارب الأزمات السابقة ضرورة تجنّب برامج الدعم الشامل، إذ يفتقر لبنان إلى القدرة المالية والنقدية اللازمة للاستمرار في سياسات دعم واسعة خلال أزمة طويلة الأمد. بدلاً من ذلك، يجب الحفاظ على برامج المساعدة الاجتماعية الموجّهة وتوسيعها، مع ضمان وصولها فعليًا إلى الفئات الأكثر هشاشة.

ينبغي دعم القطاعات الإنتاجية خلال هذه المرحلة عبر حوافز وحزم دعم مالية. ويبقى الحفاظ على النشاط التصديري عنصراً أساسياً، ما يجعل ضمان خطوط الترانزيت أمراً حاسماً لتجاوز الاضطرابات الحالية. وفي الوقت نفسه، وبينما اعتمدت

دول عدة واجهت صدمات في أسعار الطاقة إجراءات لإدارة الطلب، يمكن للبنان أن يدرس آليات لترشيد استهلاك الوقود، مثل نظام السير بالتناوب.

وتقتضي المرحلة تطوير إطار مالي-اقتصادي مُحدّث يأخذ في الاعتبار الواقع الجديد وكلفة إعادة الإعمار، ويشكّل قاعدة لإحياء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، ضمن خطة معدّلة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي واستعادة الاستقرار المالي.

لن يتمكّن لبنان من الحصول على دعم دولي فعلي إذا لم يُبدِ استعداداً لمساعدة نفسه أولاً.

ويظل إقرار «قانون الفجوة» المتوافق مع متطلبات صندوق النقد شرطاً حاسماً لفتح قنوات التمويل، سواء من الصندوق أو من الجهات المانحة الثنائية، التي بقي دعمها محدوداً في ظل تعثر الإصلاحات وتآكل الثقة.

كلنا إرادة

KULLUNAIRADA